

## غزة باقية هنا: القوة العسكرية لن تحل مشكلة إسرائيل

بقلم: آفي دابنش\*

ولدت وترعرعت في عسقلان؛ وأنا أقيم الآن بجوار سدريوت، وما أزال أتذكر غزة الغربية، على بعد ذراع فحسب، وبغض النظر عن كم القوة العسكرية التي تستخدمها إسرائيل، فإن غزة لن تذهب إلى أي مكان، وفيما يلي خمسة أشياء يمكنك أن تراها على بعد خمسة كيلومترات من حدود غزة، والتي يستحيل أن تراها من القدس أو تل أبيب.

### إننا نخسر

ما من شك في أن الغزيين يخسرون، لكن ما لا يراه قادتنا هو أننا نخسر نحن أيضاً. إننا نخسر جيلاً كاملاً كيز تحت نيران الصواريخ المستمرة والصدمات التي تأتي معها، ونحن نخسر ازدهاراً هائلاً ممكناً يمكن أن تقدمه منطقة غرب النقب، ونحن نخسر الكثير من الطاقة، ونحن نؤمن بوهم أن الاستثمار المالي الكبير (الموجود، بفضل الحكومة الإسرائيلية) يمكن أن يغطي هذه الخسائر، لكنه لا يفعل، ويحتاج المراء إلى أن يعيش هناك ليفهم ذلك، إن أهل غزة يخسرون أكثر بكثير، لكننا نخسر نحن أيضاً.

### غزة هنا

عندما تحترق الطائرات في غزة، تختنق البلدات الإسرائيلية بالذخان، وتتدفق المياه العادمة من غزة إلى الجداول المجاورة وتلوث البيئة. كما تصل هذه المياه أيضاً إلى شواطئ عسقلان وزيكيم، وتجربها في بعض الأحيان على الغلظاق، ويخشى خبراء الصحة من إمكانية اندلاع الأوبئة الإقليمية بسبب الأزمة الإنسانية في غزة.

كما أن منظمة متشددة تسيء معاملة شعبيها نفسه، لكن الذي جلب الآلاف من الناس للاحتجاج عند سيجاق الفصل بين إسرائيل وغزة، على الرغم من الخطر القاتل الحقيقي، كان اليأس، وهذا اليأس لن ينتهي، في البداية أطلقنا النكات عن «الأنابيب الطائرة»، لكننا

اضطربنا بعد ذلك إلى التعامل مع الصواريخ من كل نوع - وقد تعاملنا مع الانفقا ومع محاولات الوصول إلى إسرائيل عبرها، وسوف نتكمن - كما يبدو - من التعامل مع الطائرات الورقية المملة بالمولوتوف، ولكن، حتى لو أغلقنا أعيننا، فإن غزة لن تختفي.

### الحل موجود على الطاولة

وكان دائماً موجودا هناك، سبعة عشر عاماً من الحرب - منذ ضرب أول صاروخ "قسام" سدريوت - يمكن أن تنتهي فقط بحل سلمي. سموه "هدنة" إذا أردتم؛ وفقاً لإطلاق النار، أو اتفاق سلام، ويجب أن تساعد إسرائيل على إعادة بناء البنية التحتية في غزة، وأن توفر تاشيرات العمل للغزيين، وتسمح بقدر أكبر من حرية التجارة، وتساعد على تطوير ميناء عامل في القطاع. ويجب أن تلتزم "حماس" بوقف نيرانها لسنوات مقبلة، وفي حين أننا لن نوافق على نزاع سلاحها، فإنها ربما توافق على إزالة بعض مواقعها العسكرية

أو تخفيض ترسانتها.

ويجب أن يكون هناك أيضاً تبادل للسجناء وإعادة لجنائمين الجنود الإسرائيليين، هذا هو ما اقترحته "حماس" - بشكل أو بآخر - في الأونة الأخيرة، ويجب تحويل إبداعنا في صنع الحرب إلى إبداع سياسي وتعاون مع مصر، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحتى تركيا، من أجل التوصل إلى اتفاق.

### القوة العسكرية أضعف سلاح في ترسانتنا

ما من شك هنا فيمن هو الأقوى. فقدرات إسرائيل العسكرية تتفوق بكثير على قدرات "حماس". ولا تستطيع "حماس" أن تهزم الجيش الإسرائيلي، أو حتى أن تمنعه من إعادة احتلال قطاع غزة (بشئ باهظ) إذا كان هذا ما تقرر إسرائيل فعله.

ومع ذلك، فإن القوة العسكرية النقص في الكهرباء والمياه والبلاطة، وهي لا تستطيع أن تتغلب

على اليأس أو أن تهزم الرغبة في الحرية. وتبادل للسجناء وإعادة لجنائمين الجنود الإسرائيليين في أوضاع تكون فيها القوة هي خيارهم الوحيد، في الأونة الأخيرة، ويجب تحويل إبداعنا في صنع الحرب إلى إبداع سياسي وتعاون مع مصر، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحتى تركيا، من أجل التوصل إلى اتفاق.

### إننا نتقاسم هذا المكان

عندما يتف المرء على تلة كوبي، عند الحافة الغربية من سدريوت وعلى بعد ثلاثة كيلومترات فقط من غزة، فإنه يستطيع أن يرى الأشياء هناك بوضوح. إن غزة هنا - وأنا لا أتحدث عن المنطقة العسكرية الفاصلة.

إن منازل الناس موجودة حقاً على بعد مسافة قصيرة فحسب، وكشخص ولد في العام ١٩٦٧



تظاهرة قرب جدار غزة

على اليأس أو أن تهزم الرغبة في الحرية. وتبادل للسجناء وإعادة لجنائمين الجنود الإسرائيليين في أوضاع تكون فيها القوة هي خيارهم الوحيد، في الأونة الأخيرة، ويجب تحويل إبداعنا في صنع الحرب إلى إبداع سياسي وتعاون مع مصر، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وحتى تركيا، من أجل التوصل إلى اتفاق.

من المؤكد أنه كانت هناك علاقات قوة - أنا لا أتجاهل ذلك، وإنما كان هناك نوع من الاعتمادية المتبادلة. وإلى هذا اليوم، لدى الكثير من الإسرائيليين وسكان سدريوت علاقات شخصية قوية وعميقة مع غزة.

عزة - وحتى وقت قريب هو العام ٢٠٠٦، كان لا يزال بوسع الغزيين أن يأتوا ويعملوا في المنطقة، ويمكن أن تحوّل هذه الذائكرة الحياة إلى رؤية للسلام، والتي تتعزز بعلاقات ذات معنى.

### عن «مجلة ٩٧٢+»

«أحد قادة «حركة الهامش» وعضو في قيادة حزب «ميريتس».

بقلم: جيمس جيفري\*

بينما تركز واشنطن لأسباب وجيهة على القضايا النووية لشمال كوريا وإيران، هناك أزمة إستراتيجية أخرى تطرح تهديداتها وتتعلق بتركيا. وفي حين أنه من الممكن حل النزاعات الثنائية المختلفة التي تُوّجج هذه الأزمة، إلا أن هناك حاجة لقيام كل من واشنطن وأنقرة بإجراء تغييرات في مواقفهما، وتتواصلهما على مستوى أعلى وأفضل، لتجنب إلحاق ضرر دائم يؤثر على سياسة الولايات المتحدة في جزء كبير من المنطقة الأوروبية الآسيوية (أوراسيا).

وقد بلغت مجموعة القضايا التي بدأت مستعصيةً وتسببت في خلاف بين البلدين روتهاها التقى وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، نظيره الأميركي، مايك بومبيو، في ٤ حزيران، لحل إحدى هذه المشاكل ظاهرياً - وهي وضع «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي الحليف للولايات المتحدة حول مدينة منبج السورية، الذي اعتبره أنقرة مصدر تهديد لها. لكن تهديداً أكبر طغى على المحادثات، ألا وهو إقدام تركيا على شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية «أس-٤٠٠» وتأثيرها على شراء أنقرة للأسلحة الأميركية، وعلى وجه التحديد المقاتلة من طراز «إف-٣٥»، التي تشتري منها تركيا أكثر من ١٠٠ طائرة وتشارك في سلسلة الإنتاج بأكملها.

وتنقسم النزاعات الثنائية إلى أربع فئات: الأولى والأكثر خطورة هي تطبيق الكونغرس الأميركي عقوبات على تركيا بسبب شرائها نظام الدفاع الجوي «إس-٤٠٠»، كرد فعل للأنشطة الروسية الشائنة، وهناك مخاوف حقيقية من إمكانية قيام روسيا باستخدام هذا النظام لجمع معلومات استخبارية عن الطيارين الأميركيين والأتراك.

أما الفئة الثانية فهي سورية، حيث تعتبر تركيا أن كل من إيران والرئيس السوري بشار الأسد، فعلاً عن «حزب الاتحاد الديمقراطي» الذي هو جناح «حزب العمال الكردستاني» التركي الكردي المتمرّد في سورية، تشكل تهديداً وجودياً لها، ومن المهم الإشارة إلى أن تركيا تعتبر تنظيمي «الدولة الإسلامية» والقاعدة» في سورية بمثابة تهديدات تكتيكية أقل إلحاحاً على ما يبدو، وعلى النقيض من ذلك، تلتزم الولايات المتحدة خطابياً باحتواء تصرفات إيران في سورية، ولكن أولويتها كانت منسبة على محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية»، الأمر الذي يتطلب قيام تحالف مع «حزب الاتحاد الديمقراطي» نفسه الذي يهدد تركيا. وتعمل واشنطن وأنقرة على إخراج عناصر «حزب الاتحاد الديمقراطي» من منبج، بالقرب من المواقع التركية، لكن الأسئلة الأكبر المتعلقة بسورية تنتظر قرارات إدارة ترامب.

ويتخطى مجال التقسيم الثالث في طلب تركيا من الولايات المتحدة تسليم زعيم حركة غولن الدينية الثقافية، فتح الله غولن، لدور حركته في الانقلاب العسكري التركي في العام ٢٠١٦. ويشك الأتراك في توطأ أميركا في الانقلاب، نظراً إلى رد واشنطن الأولي الفاتر، وإقامة غولن في الولايات المتحدة، وحيث لا يثق البعض في واشنطن بأي ادعاء صادر عن الرئيس أردوغان، فهم يشككون بدور أنصار غولن. وقد تراجعت مكانة الولايات المتحدة في تركيا أكثر من المستوى المنخفض الاعتيادي بشأن غولن، الذي يعتقد معظم الأتراك أنه يقف وراء الانقلاب.

وهناك قضايا قانونية أخرى - من بينها اتهام تركيا لغس أميركي وموظفين أترك ضمن بعثة الولايات المتحدة بارتكاب جرائم سياسية، ومحاکمة في الولايات المتحدة تشمل قيام مصرف تركي تابع للدولة بتقويض العقوبات على إيران - تؤدي جميعها إلى إساءة العلاقات بشكل إضافي. كما أن الإجراءات التي يتخذها الرئيس أردوغان من أجل زيادة حكمه الاستبدادي تغذي المخاوف من أنه سينيها الديمقراطية في تركيا. وهناك مساومات محتملة لجميع هذه القضايا الصعبة، لكن وجهة نظر كل دولة تجاه الأخرى تعزّز الاتجاه اللامركزي لهذه المشاكل. فالأتراك، وليس أردوغان وحده، يعتبرون السياسة الخارجية في القرن التاسع عشر، من حيث الواقعية السياسية، ذات «قوة عظمى» حيث أن علاقات تركيا مع الآخرين نفعية إلى حد كبير. ولا يتعاطف الأتراك كثيراً مع التطلعات المالية للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة، بل يعتبرونه أداة أمنية جماعية مفيدة. وعندما تتصرف الولايات المتحدة خلفاً لسلوك «القوة العظمى» المتوقع، على غرار انتقاد تركيا بسبب سياساتها المحلية، يشعر الأتراك بوجود بعض الدوافع الخفية وراء هذا التصرف، أو حتى الدعم الأميركي الخفي للأعداء الداخليين - مستشهدين بوجود غولن في بنسلفانيا والشراكة الأميركية مع «حزب العمال الكردستاني».

فلك «حزب العمال الكردستاني».

## ضرورة الحديث إلى الأتراك فوراً

كما ينظر الأتراك إلى تصرفات الأميركيين المختلفة على أنها «خianات» سابقة، بدءاً من سحب الصواريخ من تركيا أثناء الأزمة الكويتية، مروراً بحظر الأسلحة الذي تم البدء بتنفيذه بعد تدخل تركيا في قبرص، وإلى قرارات الكونغرس الأميركي بشأن الإبادة الجماعية للأرمن، وإدانة الرئيس أوباما لأردوغان بعد موافقته على اتفاق نووي مع طهران بناءً على طلب أوباما في العام ٢٠١٠. (وينسى الأتراك بسهولة الدعم الذي قدمته الولايات المتحدة على مر العقود، بدءاً من مشاريع خطوط الأنابيب الإستراتيجية، وإلى القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان).

وبدورها، تشعر الولايات المتحدة بالقلق من انجراف تركيا بعيداً عن العالم «الغربي» ونحو روسيا، وتركز واشنطن على تحديات أردوغان للتعددية الديمقراطية والحرية الإعلامية، وزيادة «الأسلمة»، والعلاقات المريحة مع موسكو التي تتجلى في بيع نظام ال-«إس-٤٠٠».

لكن تركيا كدولة، ومعظم الأتراك، راضون أساساً عن «الوضع القائم»، كونهم المستفيدين الرئيسيين من النظام الاقتصادي العالمي - ما يسهل نموهم الاقتصادي الهائل واتحاد الجمارك المشترك مع الاتحاد الأوروبي - والنظام الأمني لحلف «الناتو» على السواء. فهم يخشون بالفطرة من الدول التوسعية المعادية للوضع القائم مثل روسيا وإيران.

ويعتبر الأتراك أنفسهم جزءاً من الغرب على نحو لا تعتبر ذلك شعوب السعودية أو إيران أو مصر. وحين يفكر الأتراك من الرئيس زولاً إلى عامة الشعب بالعالم الخارجي، تكون برلين أو لندن أو واشنطن نخطتهم المرجعية وليس موسكو أو الرياض. وقد حلم أردوغان بنفوذ تركي يجسد «سلطنة عثمانية جديدة» من خلال جماعات «الإخوان المسلمين» الحليفة في مختلف أنحاء العالم العربي، لكن هذا الحلم تبسّد في ظل ردود الفعل من مصر إلى سورية ما بعد «الربيع العربي» - إن الدول التي تشكل استثناءات نادرة على غرار الصين وإيران لا «تخرج» بسهولة من أي أئتلاف عالمي. لكن الافتراض، كما يفعل البعض في واشنطن، بأن «الولايات المتحدة قد خسرت تركيا» يجعل المساومات من أجل إصلاح العلاقات أمراً صعباً، فلماذا تكبّد العناء إذا؟ إن «التعنّت» الناتج في المواقف الأميركية يولد مخاوف تركية من أن الولايات المتحدة تحاول إلحاق الضرر بتركيا.

إن المخاطر هائلة بالفعل، ومن الصعب رؤية الولايات المتحدة تقوم باحتواء إيران من دون تركيا. كما أن تركيا هي مركز نظام الرادار الخاص بحلف «الناتو» الضروري لدفاعات الحلف الصاروخية في وجه إيران، وفي منطقة شاسعة، تشمل عملياً حلف «الناتو» في أفغانستان والبلقان، وفي أوكرانيا، وفي القوقاز، وعلى طول الحدود السورية، حيث يتم إيواء ملايين اللاجئين الذين كانوا سيتدفقون إلى أوروبا، تضطلع تركيا بأدوار مهمة، وبما أنها تقع بين روسيا العدائية، وسورية، وإيران، فهي يمكن الولايات المتحدة من بسط نفوذها البري والجوي والبحري في شمال الشرق الأوسط، والبحر الأسود، والقوقاز. وفي حين غالباً ما تطالب تركيا بالقيام بدور في اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الأميركية، فإن الحقيقة هي أنها أيدت بشكل حاسم الخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة، بدءاً من الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إلى حرب كوسفو، وإلى صراع جورجيا في العام ٢٠٠٨ والعمليات في أفغانستان. وعلى الرغم من الصعوبات المالية الحالية، تعد تركيا واحدة من أكبر ٢٠ اقتصاداً في العالم، ولديها ثاني أكبر جيش في حلف «الناتو»، وهي مستقرة وديمقراطية وفقاً للمعايير الإقليمية. إنها ليست شريكاً يمكن للمرء أن يتجاهله بسهولة.

إن المسألة الوحيدة التي من شأنها أن تخرج تركيا من الشراكة مع الولايات المتحدة هي قضية العقوبات التي شراء الأسلحة الروسية، وبسبب رفض تركيا إعادة النظر في شراء منظومة «أس-٤٠٠» (هذه الصفقة لم تكتمل بعد من الناحية العملية) إضافة إلى احتجاز مواطنين أميركيين وخطايا أخرى، يسعى الكونغرس الأميركي حالياً إلى منع عمليات انتقال مقاتلات «إف-٣٥» بشكل مؤقت، والتي من المقرر أن تبدأ في حزيران، وقد تشكل هذه الخطوة ضربة كبيرة ومكلفة جداً بالنسبة لتركيا، على غرار منع الكونغرس نقل طائرات «إف-١٦» التي اشتريتها باكستان، ولم يتم ترميم الثقة بين واشنطن وإسلام أباد بشكل كامل، وحتى يومنا هذا، لا يزال مع باكستان وفي أفغانستان، وبشكل ذلك سبباً كافياً لمراقبة مجريات هذه المحادثات عن كثب.

### عن موقع «معهد واشنطن».

«سفير الولايات المتحدة السابق لدى تركيا.